

حلّ الدولتين الأمريكي الخبيث لا يؤدي إلا إلى إضفاء الشرعية على الجرائم الصهيونية ضدّ الفلسطينيين وإدامتها (مترجم)

الخبر:

مع استمرار الإبادة الجماعية في غزة، كانت هناك دعوات مكثفة من الحكومات الأمريكية والحكومات الغربية الأخرى وكذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وحكام البلاد الإسلامية لزيادة الجهود لتحقيق حلّ الدولتين لفلسطين.. فقد صرح منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، يوم السبت ٦ كانون الثاني/يناير، خلال زيارة إلى بيروت، أنه يهدف إلى إطلاق مبادرة أوروبية عربية لإحياء عملية السلام التي من شأنها أن تؤدي إلى حلّ الدولتين للصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني. وقال: "لقد حان الوقت لجعل فكرتنا عن حلّ الدولتين حقيقة واقعة، وإلا فإن دائرة العنف ستستمر جيلاً بعد جيل، وجنازات بعد جنازات، لأنه لا يمكنك قتل فكرة". وخلال الجولة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في الشرق الأوسط، التقى بوزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي الذي ناقش السيناريو المستقبلي الذي من شأنه أن يجمع الضفة الغربية وغزة معاً كأساس لحلّ الدولتين لـ (الإسرائيليين) والفلسطينيين.

التعليق:

إن ما يسمى بحلّ الدولتين لفلسطين قد تم تداوله لعقود من قبل الحكومات الغربية والأنظمة العميلة لها في البلاد الإسلامية باعتباره السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن والعدالة للجميع في الأرض. وفي الحقيقة، ليس هو إلا وسيلة لاستمرار وتعزيز وجود وهيمنة الاحتلال الصهيوني. فقد صرح روبرت ف. كينيدي جونيور، المرشح الرئاسي الأمريكي لعام ٢٠٢٤، في مقابلة، أن "(إسرائيل) هي حصن لنا... إنها تقريباً مثل وجود حاملة طائرات في الشرق الأوسط، إنها أقدم حليف لنا، إذا اختفت (إسرائيل)، فإن روسيا والصين ودول البريكس+ ستسيطر على ٩٠٪ من النفط في العالم، وسيكون ذلك كارثياً على الأمن القومي الأمريكي". ومن الواضح أن الكيان الصهيوني هو الرقيب الوفي للاستعمار الأمريكي في بلاد المسلمين. ومن ثم فإن أي حلّ تروج له الحكومة الأمريكية للمنطقة لن يخدم إلا مصالحها ومصالح بؤرتها الصهيونية ولن يجلب أي خير للمسلمين الفلسطينيين.

علاوةً على ذلك، ما مدى عدالة حلّ الدولتين الذي يقترح بناء دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، والذي يمنح الكيان الصهيوني في الأساس حوالي ٨٠٪ من أرض فلسطين التاريخية، بينما يترك للفلسطينيين خمس الأرض فقط؟! ما مدى عدالة أي خطة تسمح للصارق بالاحتفاظ بما سرقه وتضفي شرعية وقانونية على اغتصاب الأراضي وتجريف المنازل والمذابح الجماعية والتطهير العرقي للناس من وطنهم، وجبل جرائم أخرى لهذا الاحتلال الغاشم الذي أوجدته وبسط هيمنته على الأرض المباركة؟ أليس هذا مكافأة للعدوان والإبادة الجماعية والإرهاب الذي يمارسه الكيان الصهيوني المجرم واستمرار قهره للشعب الفلسطيني؟ وكما وصف أحد الصحفيين، فإن القوى الغربية الليبرالية تتلاعب بعبارة حلّ "الدولتين" بدلاً من "تغطية الحقائق القبيحة".

بالإضافة إلى ذلك، إلى أي مدى ستكون هذه الدولة الفلسطينية المزعومة قابلة للحياة؟ وستكون منزوعة السلاح، مع نزع سلاح جميع حركات المقاومة، ما يجعلها مكشوفة وغير قادرة على حماية نفسها

من أي توغل صهيوني مستقبلي يهدف إلى الاستيلاء على المزيد والمزيد من الأراضي. وفي مقابلة أجريت معه في شباط/فبراير من العام الماضي، صرح رئيس وزراء الكيان الصهيوني، بنيامين نتنياهو، أن الدولة الفلسطينية المستقبلية يجب أن تتنازل عن السيطرة الأمنية لـ(إسرائيل)، معترفاً بأن هذه "ليست سيادة كاملة". في الواقع، ستكون هذه دولة بلا سيادة؛ لا سيطرة لها على حدودها أو مجالها الجوي أو جيشها أو اقتصادها؛ دولة ليست لديها موارد حقيقية، وتعتمد على الكيان الصهيوني في بقائها. أي نوع من الدولة ستكون هذه؟! علاوة على ذلك، هناك أكثر من ٦٠٠ ألف مستوطن يهودي وعشرات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، بعضها يعادل بلدات ومدناً، لها مدارسها ومستشفياتها وجامعاتها الخاصة، ما يجعل هدف إقامة دولة فلسطينية على الأرض مستحيلاً عملياً. ولهذا السبب وصف المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كريغ مخيير، حل الدولتين لفلسطين بأنه "مزحة مفتوحة في أروقة الأمم المتحدة... سواء لاستحالاته المطلقة أو لفشله التام في مراعاة حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني".

وأخيراً، فإن إقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين يتعارض تماماً مع الفلسفة الصهيونية التي تؤمن بالسيطرة على كامل أرض فلسطين لبناء ما يسمى بـ"الوطن اليهودي". فقد صرح هاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، في شريط فيديو في ذلك الوقت، أن "الصهاينة كانوا ضد أي شيء يمكن القيام به إذا لم يتمكنوا من الحصول على فلسطين بأكملها... لم يكن من الممكن القيام بذلك. كان علينا أن نفعل ذلك بجرعات صغيرة..."، وقال وزير الاتصالات في حكومة الاحتلال، شلومو كهري، في كانون الأول/ديسمبر الماضي: "لن تكون هناك دولة فلسطينية هنا، لن نسمح أبداً بإقامة دولة أخرى بين الأردن والبحر (المتوسط)"، مردداً كلمات ميثاق الليكود. وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي، لوح نتنياهو بخريطة الشرق الأوسط التي أظهرت أن (إسرائيل) تضمّ فلسطين كلها، من النهر إلى البحر. ومن الواضح أن الكيان الصهيوني لن يقبل بأقل من السيطرة الكاملة على كامل أرض فلسطين.

إن ما يسمى بحل الدولتين لن يكون سوى إذلال لمسلمي فلسطين. وسوف يستسلمون لحياة مستقبلية تحت هيمنة الكيان الصهيوني المجرم وخاضعة لإرادته، بما في ذلك التطهير العرقي من بقية فلسطين. علاوة على ذلك، فهو خيانة لله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ وللمؤمنين، فأرض فلسطين كلها مقدسة عند الله سبحانه وتعالى، وخضعت لحكم الإسلام في عهد الخلافة الراشدة وبقيت كذلك لقرون.. ولذلك فإن أرض فلسطين المباركة كلها، شرعاً، ملك للمسلمين إلى يوم القيامة. ولا يمكن التخلي عن شبر واحد منها! بل تحتاج إلى قيام سلطان الإسلام عليها من خلال تحرير الأرض كلها على يد جيوش المسلمين وتطبيق الحكم الإسلامي في ظل دولة الخلافة على منهاج النبوة. إن القبول بأي شيء أقل من هذا لن يؤدي إلا إلى استمرار المذبحة وغيرها من جرائم هذا الاحتلال الوحشي القاتل! يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. نسرین نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير